

التعاون الأوروبي - الأفريقي في مالي

لوي ميشيل

يعمل الاتحاد الأوروبي مع حكومة مالي لتحسين تقديم المعلومات حول الهجرة إلى أوروبا.

العلاقات الخارجية والتنمية والهجرة، فتح الاتحاد الأوروبي مركزاً رائداً تحت مسمى 'مركز معلومات وإدارة الهجرة' (CIGEM) بمالي في أكتوبر ٢٠٠٨.

تعتبر مالي موقعاً مثالياً لإطلاق مثل هذا المشروع الرائد، إذ المنطقة الواقعة جنوب الصحراء أصبحت تعي بدرجة متزايدة فوائد الهجرة المحتملة فيما يخص التنمية مثل التدفقات النقدية الضخمة إلى الأوطان من المهاجر. ومالي هي أكبر ثاني بلد في غرب أفريقيا، ويجعلها موقعها المركزي وحدودها الشاسعة والنفاذة بلد منشأ ومعبر ومقصد للتدفقات المهاجرة. فمن بين عدد سكان بنحو ١٢ مليون شخص، يقدر بأن ٤ مليون من المالين هم مهاجرون. يقيم ٣,٥ مليون من هؤلاء في غرب أفريقيا و ٢٠٠ ألف فقط في أوروبا.

إن الهدف من المركز المقام في مالي هو تزويد المهاجرين المحتملين بقدر كبير من المعلومات والمساعدة. على سبيل المثال، يزودهم المركز بالمعلومات حول الأخطار المنطوية في استخدام طرق الهجرة غير المشروعة الخاضعة لسيطرة متربحين جشعين؛ ومعلومات حول فرص معينة للهجرة الشرعية إلى أوروبا والأماكن الأخرى؛ ومعلومات حول فرص في مالي نفسها من أجل التدريب الحرفي والعمل.

برفقة بعضهم البعض مستخدمين نفس الطرق غير المشروعة للدخول إلى أوروبا.

إن تدفقات الهجرة غير المشروعة عديدة، وتنشأ عادة في بلدان أفريقية جنوب الصحراء وتنتج عبر شمال أفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي. وأحياناً ما يستقر العديد من المهاجرين، في طريقهم إلى أوروبا، بلدان العبور، بدون أمل واقعي في العودة. وبينما يعتبر الاتجار بالبشر وتهريبهم عنصراً واضحاً من عناصر الهجرة غير الشرعية، إلا أن هجرة رأس المال البشري ('استنزاف العقول') والناجم عن سياسات التوظيف في البلدان المتقدمة يعتبر عنصراً على درجة متساوية من الخطورة مع عناصر التدفقات القانونية.

مركز المعلومات في مالي

قرر الاتحاد الأوروبي التعامل مع هذه الظاهرة المعقدة عبر إنشاء حوار ذو اتجاهين مع بلدان المنشأ أو العبور، مستكشفاً تحسين التعاون القانوني وتقديم مساعدة تنمية أفضل. وكجزء من تركيز أكبر على الروابط بين

في ٢٠٠٨، شهدت أوروبا زيادة ملحوظة في عدد المهاجرين واللجئين الوافدين على سواحلها المتوسطة، وذلك على عكس أعدادهم المتراجعة في السابق. وأفادت التقارير أن ٣٠ ألف شخصاً قد وصلوا إلى إيطاليا بنهاية أكتوبر ٢٠٠٨، مقارنة بـ ١٩٩٠٠ شخصاً خلال عام ٢٠٠٧ كاملاً. وتؤكد الأرقام من مالطة أيضاً هذا الاتجاه، مع وصول ٢٦٠٠ شخصاً إلى الجزيرة في التسعة أشهر الأولى من ٢٠٠٨ مقارنة بـ ١٨٠٠ شخصاً طوال عام ٢٠٠٧. كان هؤلاء هم المحظوظون منهم، لأن ما لا يحصى من الرجال والنساء والأطفال فقدوا حياتهم في هذه الرحلة.

إن الأسباب التي تجعل الأشخاص يغادرون أوطانهم ويشعرون في رحلة طويلة وخطرة باتجاه الشمال متعددة. يعتبر النزوح القسري الناجم عن الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، والأمل في أوضاع اقتصادية أفضل، فضلاً عن التغير البيئي الناجم عن أنشطة بشرية وكوارث طبيعية، من الأسباب الرئيسية لتدفقات الهجرة. وبشكل متزايد نجد أن هناك «خليط مهاجر» حقيقي، حيث يسافر اللاجئون والعمال المهاجرون وطالبو اللجوء، والذين تطبق على كل منهم سياسات هجرة منفصلة.



تبنت حكومة مالي أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية والتي وضعت في عام ٢٠٠٠، لزيادة التسجيل في المدارس الأساسية لجميع مراحل التعليم والتعليم الأساسي للباقيين والشباب بحلول عام ٢٠١٥ لكن لا يوجد ما يكفي من قاعات الدراسة أو مدرسي المدرسة الثانوية لاستيعاب هذه الزيادة في معدلات القيد.

إن التدابير القهرية أو القمعية أو الأمنية لن تنجح أبداً في منع البشر من تجريب حظهم في تحقيق حياة أفضل. فالهجرة ليست ظاهرة إجرامية. لقد ظلت موجودة بيننا منذ فجر الزمان. ودائماً كانت الحضارات العظيمة هي تلك التي احتضنت الهجرة واستفادت في نهاية المطاف من تبادل المعلومات والمواهب.

لوي ميشيل هو المفوض الأوروبي للتنمية والمعونة الإنسانية (<http://ec.europa.eu/echo>). لمزيد من المعلومات، برجاء إرسال رسالة الكترونية إلى Marie-Pierre.JOUGLAIN@ec.europa.eu

بحثاً عن فرص عمل أفضل واستقرار اقتصادي، مع أنهم لم يستبعدوا خيار البقاء في البلاد إذا ما أمكنهم العثور على فرصة عمل جيدة أو تدريب حرّفي.

يعد هذا المركز تحولاً متواضعاً لكنه مهماً في التعاون بين أوروبا وأفريقيا في التعامل مع هذه الظاهرة بطريقة ايجابية. فهو يخرج على الصيغة التقليدية في التركيز بشكل مطلق على ضبط الحدود والعودة ويقدم بديلاً واقعياً لنهج التدابير القمعية ذات التوجه الأمني في معالجة الهجرة.

كما يساعد المركز أيضاً السلطات المالية في التفاوض حول اتفاقات هجرة العمالة مع دول فردية أعضاء في الاتحاد الأوروبي ومع دول أخرى.

في أول شهر له بعد إنشائه، استقبل المركز ٣٠٢ زائراً، من بينهم ٢٦١ (قرابة ٨٦٪) تم تحديدهم بأنهم مهاجرين محتملين، و٢٢ (٧٪) كعائدين طوعاً و١٩ (٦٪) كعائدين غصباً. لم يتلق ١٥٠ زائر (٤٩٪) تعليماً رسمياً أو أي تعليم أساسي، و٦٥ (٢١٪) تلقوا تعليماً ثانوياً وعالياً، بينما ٨٧ (٢٨٪) المتبقين حضروا مدرسة ثانوية بدون الحصول على شهادة. وأعرب أغلب الزوار عن تمنّهم السفر للخارج